الأنباء
الجمعة 23 نوفمبر 2012

نصّ فيه على أن قراراته منذ توليه السلطة وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة

الرئيس المصري يصدر إعلاناً دستورياً جديداً يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك: اليوم بداية القصاص الحقيقي لدماء الشهداء التي هي أمانة في عنقي

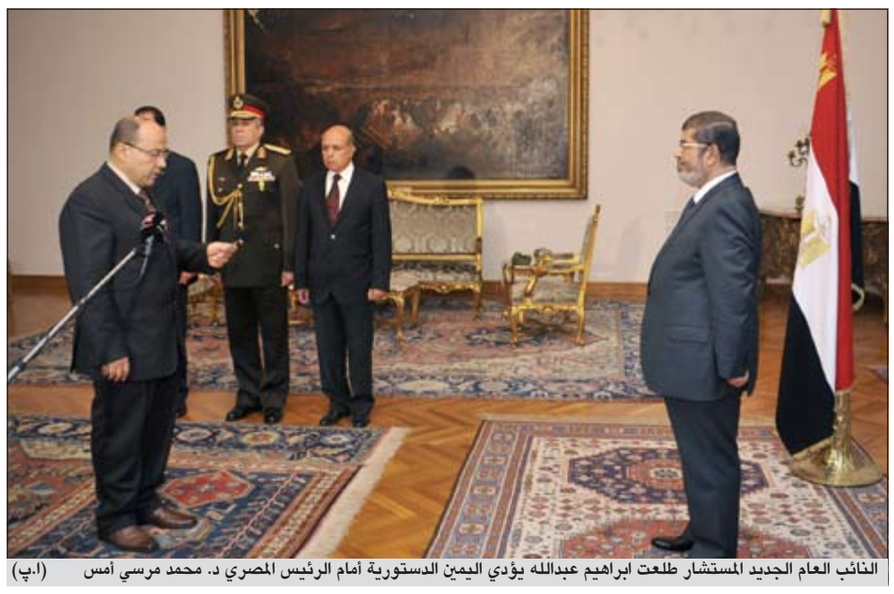
النائب العام الجديد المستشار طلعت ابراهيم عبدالله يؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس المصري د. محمد مرسي أمس (ا.ب)

القاهرة ـ وكالات: أصدر الرئيس المصري محمد مرسي مساء امس إعلانا دستوريا جديدا يتضمن 7 مواد شملت إعادة محاكمات رموز النظام السابق والمتهمين في قتل متظاهري الثورة المصرية وأخرى تتعلق بالسلطة القضائية.

وتضمن الإعلان الدستوري إعادة التحقيقات في جرائم قتل والشروع في قتل وإصابة متظاهري الثورة المصرية من جانب كل من تولى منصب خلال حكم النظام السابق وأن تكون قرارات رئيس الجمهورية الصادرة منذ توليه السلطة رسميا في 30 يونيو 2012 نهائية ونافذة ومحصنة لا يجوز الطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة.

وتضمن الإعلان أن يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات وأن تتولى الجمعية التأسيسية إعداد مشروع دستور جديد في موعد غايته 6 أشهر بدلا من 8 أشهر كما جاء في القرار السابق وأنه لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى (الغرفة الثانية من البرلمان المصري) أو حل الجمعية التأسيسية المناط بها وضع مشروع دستور جديد للبلاد.

وقرر الرئيس المصري في الإعلان الدستوري الجديد أن يتخذ رئيس الجمهورية في حال تعرضت البلاد للخطر التدابير الواجب اتخاذها على النحو الذي ينظمه القانون وأن ينشر الإعلان في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

وكان الرئيس مرسي أعلن في وقت سابق من امس أنه سيتخذ قرارات تعد انتصارا لثورة 25 يناير.

وقال مرسي على صفحة منسوبة إليه على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) كل ما سأتخذه من قرارات يأتي انتصارا لثورة 25 يناير وانحيازا لأهدافها.

وفي السياق ذاته كشف د.سيف عبدالفتاح أحد مستشاري الرئيس مرسي في تصريح أن الأخير سيعلن عن قانون شامل لتحقيق مطالب ثورة 25 يناير وأن أحد أفرع هذا القانون ستتعلق بمحاكمات ثورية لقتلة شهداء الثورة ولرموز نظام مبارك (الرئيس السابق حسني مبارك الذي أجبرته الثورة على ترك السلطة بعد 18 يوما من اندلاع الثورة).

وأوضح عبدالفتاح أن القرارات ستشمل ما يعرف بالمدعي العام لعقد جيل ثان من المحاكمات بحق المتهمين.

وأضاف أن القانون سيشمل إجراءات تنفيذية خاصة ببعض مؤسسات الدولة لإعادة هيكلتها والتي مازالت قواعد النظام البائد تسيطر عليها وتسعى من خلالها لإسقاط الثورة.

يأتي ذلك على خلفية اشتباكات تدور بشوارع وسط القاهرة بين عناصر من الأمن ومئات من المتظاهرين المطالبين بتطهير مؤسسات الدولة من عناصر النظام السابق ومظاهرة حاشدة يجري الإعداد لها للمطالبة بإسقاط النظام وفيما يلي نص الإعلان الدستوري الذي تلاه المتحدث باسم رئاسة الجمهورية د.ياسر علي: «بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012 لما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 قد حملت رئيس الجمهورية مسؤولية تحقيق أهدافها والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، وخاصة هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورطين فيه وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها والتصدي بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة تاجها دستور يرسي ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديموقراطية ويلبي طموحات الشعب ويحقق آماله.. فقد قررنا ما يلي: المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية: الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية.

المادة الثالثة: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا تقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تستبدل عبارة: تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة: تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

المادة الخامسة: لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة: ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.. وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر 2012.

كما صدر عن رئيس الجمهورية القرار التالي. قرار رئيس جمهورية مصر العربية بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس عام 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2011 وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بقانون رقم 46 عام 1972 وتعديلاته.

المادة الأولى: يعين المستشار طلعت إبراهيم محمد عبدالله نائبا عاما لمدة 4 سنوات.

المادة الثانية: ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره.

كما صدر عن رئيس الجمهورية قرار بقانون جاء فيه: بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 30 مارس 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2012 وعلى القانون رقم 71 لعام 1964 بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية وتعديلاته وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 285 لعام 2011 الصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم 136 لعام 2011 بتفويض رئيس مجلس الوزراء باختصاصات رئيس الجمهورية بمقتضى اللوائح والقوانين، وكذلك على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام 303 لعام 2011، 206 و632 لعام 2012 بتقرير معاش استثنائي لأسر الشهداء والمصابين وبناء على ما عرضته وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية.

المادة الأولى: يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 632 لعام 2012 الصادر بتاريخ 2012/6/6.

المادة الثانية: تضاف فقرة إلى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 303 لعام 2011 نصها التالي: كما يمنح كل من أصيب بشلل رباعي أو فقد في البصر في العينين خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011 والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشا استثنائيا مساويا لمعاش الشهيد المشار إليه بالفقرة الأولى اعتبارا من تاريخ الإصابة.

المادة الثالثة: يمنح كل من أصيب بشلل نصفي أو عجز كلي أو غير القادر على العمل أو المصاب الذي تجاوز السن 55 عاما بسبب أحداث ثورة 25 من يناير وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وأمام مجلس الوزراء والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشا استثنائيا مساويا للمعاش الممنوح للشهيد المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 303 لعام 2011 المشار إليه وذلك كله وفقا لتقرير اللجنة الطبية المنوطة بذلك.

المادة الرابعة: يمنح كل من أصيب بعجز جزئي خلال أحداث ثورة 25 يناير وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وأمام مجلس الوزراء والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار ولم يكن قد تسلم وظيفة أو عملا أو مشروعا صغيرا معاشا استثنائيا بحسب نسبة عجزه منسوبا للمعاش الممنوح للشهيد والتي تقرها اللجنة الطبية المنوطة بذلك ويجوز الجمع بين هذا المعاش وأي دخل آخر.

المادة الخامسة: يبدأ صرف المعاش الاستثنائي المنصوص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.

المادة السادسة: على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.

وفور صدور الاعلان الدستوري الجديد رفضه المتظاهرون بميدان التحرير معتبرين أن ما تضمنه يثبت استمرار الديكتاتورية في البلاد. وتوافدت أعداد كبيرة من المتظاهرين إلى الميدان استعدادا لتظاهرة حاشدة اليوم الجمعة تحت شعار «مليونية عيون الحرية» للمطالبة بإسقاط النظام ورحيله عن السلطة فيما تواصلت اشتباكات بين مئات من المتظاهرين وعناصر الأمن في الشوارع المؤدية إلى مبنى وزارة الداخلية. وحمل المتظاهرون لافتات تقول «الفاشية أرحم من كده.. فينك يا هتلر» و«فرعون جديد بالمليشيات» مرددين هتافات «ديكتاتور ديكتاتور.. يالا يا مرسي عليك الدور» و«وحياة دمك يا شهيد ثورة تاني من جديد» و«يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة إلى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين.

من جانبه، قال الرئيس المصري د.محمد مرسي أمس عقب الاعلان عن الاعلان الدستوري في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) ان «اليوم هو بداية القصاص الحقيقي لدماء الشهداء التي هي أمانة في عنقي».

في المقابل، انتقد المعارض محمد البرادعي رئيس حزب الدستور المصري، قرارات الرئيس المصري د.محمد مرسي بإصدار إعلان دستوري جديد يوسع من سلطاته وقراره بإقالة النائب العام ووصفه في تغريدة عبر تويتر بأنه نصّب نفسه «الحاكم بأمر الله». وقال البرادعي «ان د.مرسي نسف اليوم مفهوم الدولة والشرعية ونصب نفسه حاكما بأمر الله. الثورة أجهضت لحين إشعار آخر».

البرادعي: الرئيس المصري «نصّب نفسه حاكماً بأمر الله»

متظاهرو التحرير يرفضون الإعلان الدستوري ويعتبرون أن «الديكتاتورية» مستمرة

مجلس الأمن يرحب بالاتفاق ويشيد بالدور المصري

ترقب دولي لصمود هدنة غزة.. ونتنياهو يواجه هجوماً داخلياً لقبولها

جانب من احتفالات الفلسطينيين في غزة باتفاق الهدنة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: لقي اتفاق الهدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي أعلن عنه الليلة قبل الماضية في مصر ترحيبا دوليا وتأكيدات على ضرورة استمراره لايجاد حل شامل للصراع القائم في المنطقة.

ورحبت المنسقة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون باتفاق اطلاق النار وأشادت بشكل خاص بالجهود التي بذلتها القيادة المصرية من خلال توسطها لاعلان وقف لإطلاق النار بين الجانبين.

وقالت في بيان صحافي ان الاتحاد الأوروبي سيواصل جهوده المبذولة من أجل ايجاد حل دائم للوضع الراهن في قطاع غزة.

وشددت اشتون على ان هذا الأمر ضروري جدا من اجل إنهاء اعمال العنف وتعزيز السلام في المنطقة.

وكان السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون رحب باتفاق وقف اطلاق النار بين الجانبين، حاثا المجتمع الدولي على ايجاد حل سريع للصراع القائم «بين اسرائيل وحماس» من كل جوانبه.

وأشار بان كي مون في كلمة الى مجلس الأمن الدولي من خلال اتصال عبر الفيديو من الأردن بالأطراف وعزمهم على نزع فتيل التوتر، كما أشاد بجهود الرئيس المصري د.محمد مرسي الاستثنائية، مؤكدا ان التركيز الآن على ضمان استمرار وقف اطلاق النار.

وقال ان هذا الاتفاق يحتاج الآن الى إتباعه فورا بمفاوضات على القضايا العالقة بين الجانبين، مبينا انه «لايزال يتعين الاتفاق على نقاط عدة بشأن وقف اطلاق النار وايجاد حل لتفاصيل عدة من اجل التوصل الى وقف دائم لإطلاق النار».

وأعرب عن الأمل بأن يتم انجاز هذه التفاصيل بأسرع وقت ممكن وايجاد حل دائم للصراع القائم بين الجانبين.

وحث الأطراف المعنية على احترام قانون الإنسان الدولي لضمان حماية المدنيين في كل الأوقات، مشددا على ضرورة ايجاد حل دائم للمشكلات داخل قطاع غزة وللفلسطينيين بشكل عام.

من جانبه، رحب مجلس الأمن الدولي باتفاق القاهرة، وقال رئيس مجلس الأمن هاردبب سينغ في بيان له الليلة قبل الماضية ان أعضاء المجلس المكون من 15 عضوا يدعون جميع الأطراف الى الالتزام بالاتفاق واتخاذ خطوات جدية لتنفيذه.

وأشاد البيان «بجهود الرئيس المصري د.محمد مرسي لتحقيق وقف اطلاق النار وجهود السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي زار المنطقة في وقت سابق من هذا الأسبوع للمساهمة في جهود الوساطة».

وحث المجلس المجتمع الدولي على المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لسكان غزة من خلال تقديم مساعدات طارئة بما في ذلك الامدادات الغذائية والطبية والوقود. وأعرب عن أسفه لوقوع خسائر في أرواح المدنيين الناتجة عن هذا الوضع، مؤكدا ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة لضمان السلامة والخير للمدنيين وحمايتهم طبقا للقانون الانساني الدولي.

وشدد المجلس على ضرورة «إعادة الهدوء بشكل كامل في المنطقة»، مؤكدا «أهمية تحقيق سلام شامل يستند الى الرؤية المتمثلة في منطقة تعيش فيها دولتان ديموقراطيتان جنبا الى جنب في سلام وأمن».

في المقابل، انتقد قادة أحزاب معارضة في اسرائيل بشدة أمس موافقة حكومة بنيامين نتنياهو على وقف اطلاق النار في قطاع غزة، مؤكدين ان «الحكومة الاسرائيلية فقدت قدرات الردع في مواجهة الفلسطينيين».

ورأى هؤلاء في تصريحات تناقلتها وسائل الإعلام الاسرائيلية ان هدف العملية العسكرية الإسرائيلية في القطاع التي تواصلت ثمانية أيام لم يتحقق فيما اعتبر آخرون الهدنة اعلان استسلام محرج للحكومة الإسرائيلية.

وانتقد زعيم المعارضة الاسرائيلية شاؤول موفاز بشدة الاعلان عن وقف اطلاق النار في قطاع غزة الذي بدأ تنفيذه عند الساعة التاسعة من الليلة قبل الماضية، مؤكدا ان «اسرائيل لم تحقق أيا من أهدافها التي وضعتها قبل بدء العملية العسكرية».

واعتبر الهدنة لا تشكل الطريق الصحيح لإنهاء المعركة ضد من اسماهم بـ «الإرهابيين»، مشيرا الى انها «مسألة وقت قبل ان تتجدد الجولة القادمة من الصراع مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة». وأضاف ان «العملية ضد غزة ما كان يجب ان توقف عند النقطة التي وصلت لها والتي ساهمت في تعزيز قوة حماس التي أصبحت لها اليد العليا كما انها فشلت في استعادة قوة الردع الإسرائيلية».

من جهته، انتقد يائير لبيد زعيم حزب «يوجد مستقبل» الجديد بشدة قرار الحكومة بالموافقة على وقف اطلاق النار في قطاع غزة.

ورأى لبيد الذي سيخوض حزبه الجديد الانتخابات المقبلة في إسرائيل لأول مرة في شهر يناير المقبل ان «هذه التهدئة تأتي في أسوأ وقت ممكن وقبل ان تحقق الأهداف التي حددتها الحكومة لنفسها والتي فشلت في تحقيقها».

وقال ان «حكومة نتنياهو وعدت بالقضاء على حركة حماس وبعدم التفاوض معها عند بداية العملية العسكرية غير ان إسرائيل تفاوضت في النهاية معها وقد فشلت في القضاء عليها».

ورأى ان الحكومة أبدت ضعفا واضحا وترددا في تنفيذ وتحقيق الأهداف التي وضعتها ووعدت بتحقيقها والخاصة باستعادة الهدوء للسكان في اسرائيل.

من جانبه، قال نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق حاييم رامون الذي شغل هذا المنصب خلال الحرب على غزة في نهاية عام 2008 انه «لسوء الحظ فإن من الواضح ان العملية الأخيرة في غزة لم تحقق أهدافها».

وأضاف رامون ان العملية العسكرية «لم يتم تحقيق الهدف الأول الذي حدد لها بوقف معاناة مليون ونصف المليون من مواطني إسرائيل» في اشارة الى فشل حكومة نتنياهو في القضاء على القدرات الصاروخية للفصائل الفلسطينية التي سببت معاناة للإسرائيليين الذين يقطنون في مناطق قريبة من قطاع غزة.

من جهته، رأى رئيس حزب «الاتحاد الوطني» في اسرائيل اوري ارئيل ان «اعلان اسرائيل وقف اطلاق النار شكل عرضا أعرج ولم ينجح في محاولته تبرير الاستسلام المحرج الذي أبدته حكومة نتنياهو وليبرمان».

وقال ارئيل ان «مواطني اسرائيل يشعرون الآن بأنهم ضحية خداع وخيانة من قبل حكومتهم وهم يعرفون الآن بأنه ستكون لهم تجربة تثبت أن هذه الحكومة ترددت في الدفاع عن حياتهم ولحمهم».

أما زعيمة حزب «العمل» المعارض شيلي ياكيموفتش التي أعلنت تأييدها للحرب على غزة عند بدايتها أكدت تأييدها لوقف اطلاق النار.

وقالت ياكيموفتش «دعونا نأمل في ان الأهداف العادلة التي وضعت قبل الهجوم على قطاع غزة قد تحققت بالفعل».

وفي محاولة لمواجهة الانتقادات قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ان اسرائيل قد تحتاج الى شن عملية عسكرية شديدة ضد قطاع غزة مستقبلا.

وأضاف نتنياهو في مؤتمر صحافي شارك فيه وزير خارجيته افيغدور ليبرمان ووزير الجيش ايهود باراك انه «قرر اعطاء فرصة لوقف اطلاق النار في مسعى لتهدئة الأوضاع وبهدف تمكين مواطني اسرائيل من العودة الى مجرى حياتهم الطبيعي».

وقال انه بصفته رئيس حكومة ملقاة على عاتقه مسؤولية عليا لتنفيذ «الخطوات الصحيحة من أجل الحفاظ على أمن اسرائيل» فانه يشدد على ان «إسرائيل لا تستطيع ان تمر مرور الكرام على زيادة قوة أعدائها».

وقال «اعرف انه يوجد مواطنون توقعوا عملية عسكرية برية أكثر قوة لكن الأمر الصحيح الآن هو استنفاد هذه الفرصة لوقف إطلاق النار»، متوقعا ان يتم تنفيذ عملية برية في القطاع مستقبلا.

ولفت نتنياهو الى انه اتفق مع الرئيس الأميركي باراك اوباما على التعاون ضد تهريب الأسلحة الى المنظمات في قطاع غزة، لافتا الى ان غالبية هذا السلاح يصل من ايران.

وزعم ان جيشه استطاع على مدار أسبوع من العملية العسكرية ضد قطاع غزة تدمير آلاف الصواريخ التي تم توجيهها الى المدن في جنوب ووسط إسرائيل.

وقال نتنياهو ان «اسرائيل أصابت خلال عملية «عمود السحاب» التي استمرت أسبوعا قادة كبارا في المنظمات في غزة ودمرت الآلاف من القذائف الصاروخية ومراكز قيادة تابعة لحماس».

من جهته، قال ليبرمان ان «هذه المعركة جرت على ثلاث جبهات هي الجبهة العسكرية والسياسية والحرب على الوعي»، معربا عن اعتقاده بأن اسرائيل أدارت «المعركة بشكل ملائم ومنظم في جميع الجبهات».

إلى ذلك، قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) خالد مشعل ان اسرائيل خضعت لشروط المقاومة بعد فشلها في مغامرتها لكسر المقاومة والقضاء على بنيتها التحتية في غزة.

وأوضح مشعل خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي د.رمضان عبدالله شلح «أن مصر قامت بمسؤوليتها بموضوعية ومهارة دون أن تتخلى عن دورها العربي والإسلامي».

وأضاف «ان مصر لم تضغط على المقاومة وتفهمت مطالب الشعب الفلسطيني وعملت على تحقيقها»، مثنيا على دور الرئيس د.محمد مرسي الذي أعطى توجيهات ساعدت في التوصل الى اتفاق التهدئة.

مشعل: إسرائيل خضعت لشروط المقاومة بعد أن فشلت في كسرها

الصين ترحب بالاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني

طوكيو ـ كونا: رحبت الصين امس باتفاق وقف اطلاق النار في غزة الذي جرى اعلانه الليلة قبل الماضية بين اسرائيل وحركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشونينغ في مؤتمر صحافي في بكين ردا على سؤال بشأن وقف اتفاق وقف اطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل، ان بكين «تعارض جميع اشكال الارهاب وتدين اي عمل يصيب المدنيين الابرياء بالضرر».

ونقلت وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) عن هوا تشونينغ القول ان «الجانب الصيني يدعو الاطراف المعنية في كل من اسرائيل وفلسطين الى وقف العنف وتجنب تصعيد التوترات مجددا في المنطقة». واضافت أن «الصين ترحب بوقف اطلاق النار بين اسرائيل والاطراف المعنية في فلسطين وتقدر جهود الوساطة من جانب المجتمع الدولي وخاصة مصر». وتابعت «نأمل ان تفعل الاطراف المعنية اتفاق وقف اطلاق النار بشكل جدي لتجنب المزيد من الأزمات» مشيرة الى ان السبب الرئيسي للأزمة هو محادثات السلام الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تشهد جمودا منذ وقت طويل.

الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة تحدد الـ 22 من نوفمبر عيداً وطنياً وإجازة رسمية

غزة ـ كونا: قررت الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة بقيادة حركة المقاومة الاسلامية «حماس» اعتبار يوم الـ 22 من نوفمبر من كل عام «عيدا وطنيا وإجازة رسمية».

ودعت الحكومة في بيان صحافي امس جميع المواطنين للاحتفال بهذه المناسبة امس وزيارة أسر الشهداء وتفقد الجرحى والتأكيد على التكاتف الوطني. واعتبرت الحركة وفصائل المقاومة الفلسطينية اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع مع الاحتلال الإسرائيلي برعاية مصرية وجهود دولية نصرا للمقاومة الفلسطينية.

وأشارت هذه الفصائل الى أن الاحتلال الإسرائيلي «رضخ» لشروطها في هذا الاتفاق وأنه اضطر لطلب التهدئة.

إسرائيل: اعتراض القبة الحديدية لصواريخ غزة يكلف ما بين 25 و30 مليون دولار

القدس ـ رويترز: قالت الحكومة الإسرائيلية أمس الأول إن تكلفة عمليات اعتراض نظام القبة الحديدية للصواريخ الفلسطينية خلال الأيام الثمانية من القتال في غزة بلغت بين 25 و30 مليون دولار، مؤكدة أن هذه المنظومة المدعومة من الولايات المتحدة تستحق ما دفع فيها من أموال.

وقال وزير الدفاع المدني الإسرائيلي آفي ديختر في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية شرح فيها تكلفة المنظومة «لو كان (نظام) القبة الحديدية يتم تداوله في بورصة (تل أبيب) أو ناسداك لتضاعفت قيمة سهمه عدة مرات».

وذكر الجيش الإسرائيلي ان بطاريات القبة الحديدية الـ 5 استطاعت باستخدام الصواريخ الاعتراضية الموجهة بالرادار إسقاط 421 صاروخا من نحو 1500 صاروخ أطلقت من قطاع غزة في الفترة بين 14 نوفمبر وحتى إبرام اتفاق التهدئة.